خسرت بسببه وزارة المالية أكثر من (900) مليون ريال

إضراب مؤسسة الاتصالات يؤدي إلى انقطاع الإنترنت

صنعاء/ عبد الكريم الحزمي :

قطع موظفو مؤسسة الاتصالات الانترنت على وزارة المالية بما فيها مكتب الوزير صخر الوجيه لعدم تجاوبه مع مطالبهم التي وصلت الى رئيس الوزراء باسندوة ... وتم رفضها.

وكان موظفو وزارة الاتصالات قد طالبوا بصرف مستحقاتهم التي تصل لأكثر من مليار ونصف واعتمادها من قبل وزارة المالية.. لكن وزير المالية رفضها بحجة انه في حال الموافقة عليها فيجب عليه الموافقة على مطالب باقي الوزارات وهو الأمر الذي لا تسمح به ميزانية الدولة حاليا.

وكان مصدر في وزارة المواصلات قد كشف لـ"اخبار الساعة" عن ان الاضراب في الوزارة يكلف الحكومة يوميا مبلغ سبعين مليون ريال... وان خسارة الوزارة خلال مدة الإضراب الى اليوم 12 يوماً قد بلغت اكثر من 850 مليون ريال.

وتعتبر وزارة المواصلات هي الوزارة الوحيدة التي ظلت تدر الدخل على الحكومة خلال هذه الفترة بسبب عدم تسديد المواطنين لفواتير الكهرباء والماء وايضا مخالفات المرور والواجبات والضرائب والصحة وغيرها من ايرادات الدولة.

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي .. خطة طموحة وإنجازات محققة

باسليم : المؤسسة سترفع طاقتها الإنتاجية إلى (80) مليون كتاب بحلول عام 2020

توريد (3) آلات طباعة حديثة بكلفة مليار ريال خلال عام 2011

المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي لعبت دوراً فعالاً في توفير الكتاب المدرسي والسجلات والاستثمارات والمطبوعات وغيرها من الاحتياجات الورقية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال تطوير وتحسين وسائل التعليم للسلك التربوي والمساهمة الفعالة في مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال استحداث المطابع وتنفيذ الخطط في ظل النمو السكاني المستمر.

أنشئت المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي في العام 1992م حسب القرار الجمهوري رقم (232) وفي عام 2004 م تم ضم مطابع دار الهمداني إلى المؤسسة و استحدث فرع ثالث في محافظة حضرموت بمعونة يابانية.

لقاء/ محررة الصفحة

خطة تطوير المؤسسة ترتكز على رفع الطاقة الإنتاجية وتدريب وتأهيل العمال و تحسين وضعهم المعيشي

واستمرت المؤسسة في تعزيز نشاطها من خلال ضم مطابع الكتاب المدرسي بصنعاء وإدارة مطابع معهد الوسائل التعليمية بعدن استنادا إلى المادة رقم (6) من القرار الجمهوري، ما أدى إلى توسيع نشاط المؤسسة والتركيز على تطوير وتحسين وسائلها وتوفير الكتب الدراسية والسجلات والاستمارات والمطبوعات التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم.

وفي لقاء أجرته صحيفة 14 أكتوبر أوضح الدكتور/ محمد عمر سالم باسليم مدير المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي فرع عدن أن إنتاج المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي ارتفع من (50,000) كتاب في عام 1976 إلى (47,979,690) كتاباً بعدد ملازم يصل إلى (227,088,690) ملزمة و(210) عناوين في عام 2008م.

وأضاف أن عدد العاملين في المؤسسة شهد ارتفاعاً كبيراً منذ التأسيس إذ وصل عدد العاملين الأساسيين في كافة فروع المؤسسة في عام 2008م إلى (759) عاملا، وعدد العمال بالأجر اليومي وصل إلى (104)عمال و تجاوز عددهم هذا العام 2012م أكثر من (1000)عامل. وأشاد الدكتور باسليم بالجهود المبذولة من قبل المؤسسة والعاملين فيها في مواصلة العمل وانجاز خطتها الإنتاجية لعام 2011م رغم الظروف التي شهدها الوطن.

وأضاف انه حسب الدراسات المعدة من قبل الجهات ذات العلاقة حول التحديات الكبيرة التي ستواجه المؤسسة فإن عليها أن ترفع من طاقتها الإنتاجية لـ (80) مليون كتاب بواقع (400) مليون ملزمة بحلول عام 2020 بسبب النمو السكاني والتوسع الكبير في أعداد التلاميذ للصفوف الأساسية والثانوية.

■ محمد عمر باسليم

وأضاف: أما بالنسبة لخطة عام 2010م، فشهدت النمو الأكبر للطاقة الإنتاجية للمؤسسة منذ تأسيسها وذلك من خلال استحداث خطوط إنتاج جديدة في صنعاء مطبعة (جدر) ومطبعة (المنصورة)، مع التركيز على تحسين جودة المطبوعات وتوريدها في الوقت المطلوب، و رفع مهارات وقدرات العاملين في المؤسسة وتحسين أسلوب العمل فيها، أما العام الثالث للخطة، أي عام 2011م فكان مخصصاً لاستكمال ما تم البدء بتنفيذه في عام 2010م وتحديث فرع عدن/مطبعة المعلا، وكان الأداء التقييمي لخطة التطوير قد أوضح أنها تنفذ كما هو مخطط لها مع تأخير زمني لفترة التنفيذ ، موضحاً انه قد استكملت اليوم كل الأعمال الإنشائية وتم إدخال الخدمات إلى المطبعة الجديدة لفرع (صنعاء) في منطقة (جدر) بما فيها التشجير والطرقات الداخلية خلال النصف الأول لعام 2010م.

إنشاء صالة الإنتاج الجديدة

وأضاف انه تم تركيب آلة ربع فرخ أربعة رؤوس من شركة هايدلبرج الألمانية خلال عامي 2009 و 2010 و توريد وتركيب آلات جديدة لمطبعة (جدر) وهي آلة أربعة رؤوس من شركة جوس الفرنسية/الأمريكية بكلفة تزيد على مليار ريال وخط إنتاجي من شركة مولر مارتيني السويسرية بكلفة تزيد على نصف مليار ريال و تركيب وتشغيل آلات مكملة مثل مقص أحادي، مقص ثلاثي، دباسة كباس، توريد رافعات. مشيرا إلى أن الطاقة الإنتاجية لآلة الجوس تبلغ

(45000) ملزمة في الساعة وهي طاقة كبيرة جداً، وتعد الأكبر من نوعها في الجمهورية. كما تبلغ الطاقة الانتاجية للخط الإنتاجي (اكورو 7) من شركة مولر مارتيني تجميع وتجليد (7000) كتاب في الساعة. كما تم تركيب عطافتين في جدر.

وأوضح باسليم انه خلال عام 2011 تم توريد 3 آلات طباعة مسطح أربعة رؤوس فرخ كامل بكلفة اجمالة تبلغ مليار ريال تقريباً. وقد تم تركيب آلة طباعة في جدر/ صنعاء ودخلت الخدمة قبل نهاية عام 2011م موضحا أن هذه الآلة مصنعة في ألمانيا من قبل شركة كي بي ايه ووصلت آلتان لفرع عدن في سبتمبر 2011 من شركة هايدلبرج الألمانية، ولم يتم تركيب الآلتين بسبب توقف العمل في صالة الانتاج الجديدة في فرع عدن/المنصورة بسبب الظروف السائدة، وانه قد تم إستئناف العمل في إنشاء صالة الإنتاج الجديدة ومن المتوقع استلام الصالة في شهر ابريل والبدء بتركيب الآلات الجديدة مؤكداً أن كلفة إنشاء صالة الإنتاج الجديدة تبلغ (220) مليون ريال.

وقال الدكتور باسليم إن فرع حضرموت تسلم الهنجر المجاور لمبنى المؤسسة من التربية والتعليم لكي يستخدم كمخازن للفرع وسيتم متابعة الجانب الياباني لتنفيذ وعده بتوفير طابعة أوفست ثالثة لفرع حضرموت، ما لم فإن المؤسسة ستزود فرع حضرموت بآلة جديدة بتمويل ذاتي موضحاً أن المؤسسة قامت بشراء كثير من التجهيزات الصغيرة لكافة الفروع مثل الرافعات الشوكية، الجواري، الكمبيوترات، ترقيم، لتحسين سير العمل.

إدخال نظام الترقيم

وأضاف أن المؤسسة قامت في عام 2010 بإدخال نظام لترقيم الكتب على نفقة المؤسسة لضمان متابعة تسرب الكتب إلى الأسواق بشكل غير قانوني للقضاء عليها وتحديد ماهية الجهة المسئولة عن التسرب ومحاسبتها. ولكن بسبب الظروف توقف العمل بالترقيم في عام 2011م، وخصص هذا العام لاستكمال ما لم يتم تنفيذه في عام 2010 وعام 2011م ومن ضمنها شراء مقصات وعطافات لفرع عدن وتجهيزات أخرى لكل الفروع. كما تم في بداية العام إنزال مناقصة إنشاء هنجر في وحدة جدر، ووضع المواصفات الفنية لتحديث فرع عدن / المعلا وفرع حضرموت بكلفة تبلغ مليارى ريال تقريباً. وستنفذ التحديثات في عام 2013.

وأضاف أن المؤسسة في النصف الثاني لعام 2009 وخلال عام 2010 قامت بتنظيم (13) دورة تدريبية لعمال المؤسسة في معهد السعيد وبلغ عدد المتدربين (150) عاملاً وعاملة وتم تدريب (283) عاملاً وموظفاً في الجانب الفني والإداري والكمبيوتر واللغات، ونفذت في شهر ابريل 2010 دورتين لعمال الطباعة لرفع مهاراتهم وذلك ضمن الدعم الألماني وبالاستعانة بمدربي طباعة مصريين من أكاديمية الطباعة بالقاهرة.

وأشار الدكتور باسليم إلى انه سيتم في شهر يوليو 2012 ابتعاث 7 مشغلين ومن أقسام الصيانة إلى سويسرا للتدرب في شركة مولر مارتيني ،و في مايو ابتعاث 4 أشخاص للتدريب في شركة كي بي ايه في المانيا، و بعد تركيب آلتي الطباعة وتشغيل آلة الطباعة الويب من شركة جوس سيتم ابتعاث 8 أشخاص إلى شركة هايدلبرج في المانيا 8 أشخاص إلى شركة جوس في فرنسا.

واختتم باسليم اللقاء بان المؤسسة العامة للكتاب المدرسي بدأت خطة طموحة لرفع طاقتها الإنتاجية ورفع مهارات للعاملين للعامين2011-2012، إلا أنه بسبب الظروف السائدة من المتوقع أن تنتهي خطة التطوير في 2014م مؤكداً أن المؤسسة بدأت مؤخراً بعملية إعادة الهيكلة حيث شكلت لجنة للهيكلة ومراجعة اللوائح والأنظمة الداخلية الخاصة بسير العمل في المؤسسة، وعقدت اللجنة 4 اجتماعات ومن المتوقع أن تنهي عملها بنهاية هذا العام، مشيداً بالجهود المبذولة من قبل قيادة المؤسسة ممثلة برئيس مجلس الإدارة ووزير التربية والتعليم والمدير العام التنفيذي للمؤسسة، في استكمال خطة التطوير الموضوعة والتركيز على إعادة الهيكلة بأسرع وقت ممكن لكي تواجه المؤسسة التحديات المستقبلية حتى يكون الكتاب في متناول التلاميذ في الوقت المناسب وبجودة عالية.

رفع الطاقة الإنتاجية

وأشار مدير المؤسسة إلى أن المؤسسة وضعت خطة طموحة لرفع طاقتها الإنتاجية مدتها ثلاث سنوات من 2009-2011م وينتهي تركيب الآلات في 2012م مشيراً إلى أن خطة التطوير ترتكز على ثلاثة أعمدة، رفع الطاقة الإنتاجية لفروع المؤسسة، وتدريب وتأهيل العمال و تحسين الوضع المعيشي لهم وإدخال نظام الرعاية الصحية الأولية لهم.

وأضاف أن إعادة هيكلة المؤسسة تستمر في استكمال إصدار اللوائح المنظمة لسير العمل في المؤسسة، وتتضمن برنامجاً لتطوير المؤسسة يتطلب توفير تمويل له بكلفة تقدر بـ(7) مليارات ريال وذلك للمرحلة الأولى، تليها خطة تطوير ثانية بعد عام 2012م.

وقال مدير المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي فرع / عدن أن خطة التطوير البالغة كلفتها (35) مليون دولار تم تنفيذها بتمويل ذاتي في عام 2009م للمساعدة على وقف التدهور في الطاقة الإنتاجية للآلات الموجودة بحكم تقادمها وانتهاء العمر الافتراضي للبعض منها، مع تحقيق رفع محدود للطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

نافذة

دعم المرأة الريفية لن يتحقق إلا بتوفير الإمكانيات

أمل حزام المذحجي

في أعمال المؤتمر الوطني للمرأة الذي عقد مؤخراً مناصرة لحقوق المرأة وتمكينها في ظل المتغيرات الجديدة صرح الأخ/ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء في كلمة له" أن دعم المرأة الريفية في حال توفر الإمكانيات لازدياد حجم المحاصيل الزراعية بنسبة 4 ٪ بما يعزز الغذاء والتغذية وتخليص نحو (150) مليون شخص من ربقة الجوع، إذا أتيحت للمرأة الريفية أن تساهم في وضع حد لمأساة وقف النمو الخفي التي تصيب (200) مليون طفل تقريباً في جميع أنحاء العالم.

ومن هنا أتساءل في حيرة هل ضم هذا المؤتمر الوطني الذي يمثل المرأة اليمنية سيدات الأعمال اليمنيات، والصحفيات، والإعلاميات، والشخصيات الاجتماعية الواعدة والأيادي العاملة المنتجة في (مصانع اليمن) والمرأة الريفية المزارعة اللواتي يلعبن دوراً فعالاً ومباشر في مجال التنمية والترشيد والإصلاح وسوق العمل المنعكس على ارض الواقع.

للأسف ما زالنا نخوض تجربة فاشلة تليها تجربة أخرى تؤكد أن الوضع مازال واقفاً في نقطة الصفر ولا مجال للتغيير الجذري...ما دامت المرأة الريفية التي كان الحوار والنقاش يدور حولها مازالت تجلس في ريفها تحارب الطبيعة وعواملها القاسية من جهة، والحكومة من جهة أخرى بسبب الإهمال وعدم وجود الدعم الحقيقي وتوفير الإمكانيات من اجل الحد من الفقر وسوء التغذية والبطالة والمرض وزيادة الوفيات في ظل عقد المؤتمرات والاجتماعات وغياب الكادر المؤهل القادرة على إحداث تغيرات جذرية في بناء يمننا الجديد.

كانت المرأة على مر العصور منتجة في عملها بالبيت أو في المجالات الاقتصادية منها(الرعي، والصيد، والزراعة، والصناعة) والأكثر مسؤولية في تربية أجيال المستقبل، فتجد المرأة الريفية تعمل في الزراعة بكامل فروعها، ويشيرالتقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعة إلى مساهمة المرأة الواضحة في جميع مراحلها و دورها الأبرز يأتي في العمليات اليدوية، و التي تحتاج إلى كثير من الصبر والتحمل مثل الغربلة والتفريد والترقيع وتحضين النباتات (شتول) وشك الأوراق بالنسبة لمحصول التبغ وجمع بقايا المحصول، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في هذه العمليات أكثر من 70 ٪ في العالم العربي.

وحسب إحصائيات تنمية المرأة الريفية في العالم العربي، فإن المراة الريفية تتولى عمليات التعشيب والاحتطاب والتصنيع المنزلي والتصريم بالنسبة لمحصول الشوندر، كما تساهم في القطاف والفرز وخاصة في الأشجار المثمرة والخضار بنسبة تتراوح مابين (50-70 ٪).

وأما عمليات الحصاد اليدوي والتعبئة والتوضيب والبذار فتتراوح نسبة مساهمة المرأة فيها بين

(40-50 ٪)، وتربية الدواجن وتربية دودة الحرير بنسبة 100 ٪. بينما نسبة مساهمة المرأة في عمليات تنعيم الأرض للزراعة والتسميد وتأسيس البساتين وإعداد الأرض والري وكذلك التحميل والتنزيل تبلغ بين (20-40 ٪).

أما بالنسبة لمساهمة المرأة الريفية بالعمليات الأخرى مثل الحصاد الآلي والمكافحة والحراثة والتقليم والتطعيم إلى 20 ٪ وتكاد تغيب في عملية التسويق إذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة حوالي (3.5 ٪) فقط.

وإضافة لما ورد أعلاه فالإناث مسؤولات عن معظم الأعباء المنزلية إذ أنهن مسؤولات بالكامل عن أعمال المنزل والاهتمام بالأطفال وجمع الحطب للوقود في (56 ٪) من الأسر وصنع الخبز في (77 ٪) من الأسر ..الخ في حين تكون السيادة للذكور (الآباء ، الأبناء) في أداء وظيفة التسويق في (96.5 ٪) من الأسر.

ولذا نطالب باسم المرأة العاملة المنتجة الحكومة و رئيس مجلس الوزراء والوزارات والجهات ذات العلاقة بالاهتمام المباشر بالمرأة رفع الريفية و مستوى أدائها في العمل الزراعي من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة في العمل الزراعي، وتشجيعها على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وتعريفها كيفية إدارتها والاستفادة منها ومعلومات أخرى حول القروض وكيفية التعامل مع البنوك بما فيه من فائدة كبرى ستنعكس على المجتمع وستزيد من الإنتاج ونوعيته.

الاخ رئيس مجلس الوزراء، متى ستكون هناك قرارات ودعم مباشر للمرأة العاملة والريفية للتوجه نحو الترشيد السليم والتدوير الوظيفي من اجل إعطاء فرصة للمرأة اليمنية العاملة والريفية في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أم مازالت جميع المؤتمرات والمنظمات والمناصب محتكرة من قبل الرجال فقط و شريحة أخرى غير مؤهلة من العناصر النسائية المختارة باسم المحسوبية؟!

فمتى ستشمل التغييرات الكوادر النسوية العاملة والمثقفة القادر على العطاء والمشاركة لصالح التغيير وبناء يمننا الجديد وتعزيز دور المرأة ووضعها في مكانها المناسب؟!!!